4 قواعد التجارة الدولية

بينما لا تعالج الاتفاقية قضايا التجارة بشكل خاص، إلا أنه توجد علاقة وثيقة بين العديد من أحكامها – وكذلك أحكام الاتفاقية الفرعية، بروتوكول السلامة البيولوجية – وبين أحكام منظمة التجارة العالمية (WTO). والتنوع البيولوجي هو فقط جزء من المناقشة الواسعة داخل المجتمع الدولي حول الحاجة إلى ضمان الانسجام بين قواعد التجارة والقانون البيئي. والأطراف في الاتفاقية أكدوا على العلاقة المتبادلة بين الاتفاقية وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الأوجه المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) وبين الحاجة إلى «المزيد من الاستكشاف لهذه العلاقة المتبادلة».

5 السياحة البيئية

السياحة هي إحدى أسرع الصناعات نموا في العالم وهي إحدى مصادر الضغط المتنامي على نظم التبيؤ الهشة. ولحسن الحظ، فإن الميل المتنامي نحو «السياحة البيئية» يقدم أوجها واعدة للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. وهو يقدم الفرص لتوليد مداخيل مهمة وأنشطة اقتصادية، خاصة في البلدان النامية، وبهذا يوفر الحافز على المحافظة على البيئة. والسياحة البيئية المستدامة يمكن أيضا أن تخدم باعتبارها فرصة تعليمية مهمة لزيادة المعرفة والاحترام لنظم التبيؤ الطبيعية والمصادر البيولوجية. والمنافع الأخرى تشمل توفير الحوافز على المحافظة على الفنون والحرف التقليدية، والمعرفة التقليدية، والمبتكرات والممارسات التي تساهم في الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

و إذا ما تمت إدارتها بحكمة، فإن السياحة البيئية لديها إمكانية التوفيق بين الاهتمامات الاقتصادية والبيئية، كما أنها تعطي معنى عمليا للتنمية المستدامة. والتحدي الذي يواجه الاتفاقية يتمثل في إعداد الإرشادات التي ستساعد البلدان على اكتساب الحد الأقصى من الفوائد من السياحة والتقليل إلى الحد الأدنى من آثارها الضارة.

6 المسؤولية والإصلاح

لقد أصبح الآن من القواعد المقبولة عموما في القانون الدولي أن تكون الدول ملتزمة بمنع الأنشطة الواقعة داخل حدود سلطاتها أو سيطرتها من الإضرار بالبيئة في الأجزاء الأخرى من العالم. ومبدأ مسؤولية الدولة تم التأكيد عليه في بضعة من المعاهدات الدولية وفي القرارات القضائية..ولكن خلال التفاوض حول الاتفاقية، لم تتمكن الحكومات من التوصل إلى إجماع حول نظام للمسؤولية يغطي حالات الإضرار بالتنوع البيولوجي المتجاوز للحدود. و لا تزال الأطراف المعنية تعالج هذه القضية.

للمزيد من المعلومات، نرجو الاتصال بـ:

The Secretariat of the Convention on Biological Diversity

393 St. Jacques, Suite 300
Montreal Quebec,
Canada H2Y 1N9
Phone: 1 (514) 288 2220
Fax: 1 (514) 288 6588
e-mail: secretariat@biodiv.org
Website: http://www.biodiv.org

Printed on recycled paper

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية

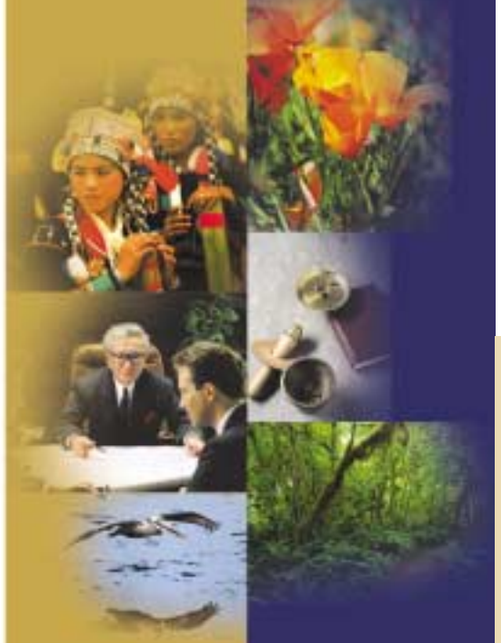

CBD

أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

UNEP

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية

التنوع البيولوجي – تقلبية الحياة على الأرض– حيوي لسعادة الإنسان. ولكن التنوع البيولوجي اليوم يواجه تهديدا لم يسبق له مثيل من جانب الأنشطة الإنسانية. هذا التهديد غالبا ما يزداد سوءا بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية الخاطئة التي تشجع على الاستهلاك غير القابل للدوام لمواردنا البيولوجية، وعلى إفساد النظم البيئية و انقراض الأجناس. و كنتيجة لذلك، فإن قدرة التنوع البيولوجي على تزويدنا بالمنتجات والخدمات الحيوية– من الحماية من الفيضانات إلى المحاصيل المقاومة للأمراض إلى الأدوية الجديدة – أخذت تُستنفد بشكل خطير.

و حكومات العالم تقوم بالرد على أزمة التنوع البيولوجي من خلال اتفاقية سنة ١٩٩٢ المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي إطار تلك الاتفاقية بدأت الحكومات في مجموعة من البرامج والأنشطة الشاملة بغرض معالجة أسباب الخسارة في التنوع البيولوجي. ويعالج عدد من هذه البرامج الحاجة إلى تفهم أفضل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تواجه المحافظة على التنوع البيولوجي والاستغلال المستدام له. و بدعم من وحدة جديدة داخل أمانة الاتفاقية، تبحث الحكومات عن حلول لهذه التحديات :

1 سهولة الوصول إلى الموارد الجينية و التشارك في الفائدة

إلى وقت قريب، كانت جميع النباتات، والحيوانات، والحيويات المجهرية، تعتبر جزءا من الميراث الإنساني العام. وكان الرواد الأجانب يرون أنهم أحرار في أن يأخذوا هذه الموارد البيولوجية من بلدان منشأها ويستعملوها في تطوير العقاقير والمنتجات التجارية الأخرى. ثم يتم بيع هذه المنتجات من قبل الشركات الأجنبية تحت حماية براءات الاختراع أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، فإن بلد المنشأ – وغالبا ما يكون من العالم النامي، حيث يوجد معظم التنوع البيولوجي – لا يحصل على أية فائدة من الاستغلال التجاري لموارده.

وبموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فقد اتفق المجتمع الدولي على أن جميع الدول تتمتع بالسيادة على مواردها الجينية الخاصة وبذلك تكون مستحقة «لحصة عادلة ومنصفة من الفوائد» التي تحققها هذه الموارد. وتلتزم الحكومات بتسهيل الوصول إلي الموارد الجينية «تحت شروط متفق عليها» وعلى أساس «الموافقة المسبقة» من بلد المنشأ. ولهذا البلد الحق في الاستفادة من استغلال موارده على شكل مدفوعات مالية، وعينات مما تم تجميعه، والمشاركة أو التدريب للباحثين الوطنيين، ونقل معدات التكنولوجيا البيولوجية و المعرفة، أو حصة في أية أرباح من استعمال الموارد.

وتقوم مجموعة عمل الآن بإعداد إرشادات دولية حول كيفية ترجمة أفكار المشاركة في الفوائد وتسهيل الوصول إلى الموارد الجينية إلى ممارسة عملية. وفي نفس الوقت تقوم الحكومات بتبني تشريعات وطنية في هذا المجال واستكشاف مختلف أنواع الترتيبات الخاصة بالمشاركة في الفوائد.

2 المعرفة التقليدية، والمبتكرات والممارسات

تدرك الاتفاقية أن العديد من المجتمعات الأصلية والمحلية تتعامل بشكل وثيق مع التنوع البيولوجي. وهي تساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام له من خلال دورها كمدير للموارد الطبيعية. كما أنها أتقنت المهارات والتقنيات العتيقة الخاصة بالاستغلال المستدام لموارد التنوع البيولوجي. و بإمكان هذه المعرفة إسداء مساهمة قيمة للفهم الحديث للتنوع البيولوجي.

مثل هذه المجتمعات تستحق المشاركة في الفوائد المشتقة من إنجازاتها. لهذا، فقد تعهدت الحكومات بالاحترام لهذه المعرفة التقليدية والمبتكرات والممارسات و الحفاظ عليها وصيانتها. وتعهدت بنشر تطبيقها على نطاق واسع بموافقة ومشاركة أصحاب تلك المعرفة، وبتشجيع التشارك العادل في الفوائد الناجمة عن استغلال هذه المعرفة.

وتقوم مجموعة عمل بإعداد برنامج يختص بتطوير الحماية القانونية وغيرها من أشكال الحماية للمعارف التقليدية، ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل الاتفاقية، و تعزيز التعاون فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية نفسها.

3 إجراءات الحفز

تفترض النظرية الاقتصادية أن الأسواق الجيدة الأداء تزود المنتجين والمستهلكين بالمعلومات الجيدة حول قيمة و ندرة الموارد. ولكن، من الناحية العملية، فإن الخسارة الباعثة على القلق في التنوع البيولوجي يمكن في الغالب أن تُعزى إلى نواقص في السوق حيث أسعار السوق لا تعكس القيمة الحقيقية لموارد التنوع البيولوجي. هذه القيمة يمكن أن تشمل المساهمات للإنتاج الزراعي، والتسلية، وإمدادات الماء، وغير ذلك كثير. وبما أن الأسواق لا تُعطي قيمة مالية لمثل هذه المساهمات، فإن الأسعار تُعطي إشارات مضللة للأفراد و الشركات، والحكومات، و لهذا قد يعمد هؤلاء إلى المبالغة في استغلال موارد التنوع البيولوجي.

وفشل الأسواق في أن تعكس قيمة التنوع البيولوجي هو أحد نقاط البدء في عمل الاتفاقية الخاص بإجراءات الحفز. هذا العمل يركز على القياس الكمي لقيمة التنوع البيولوجي ثم إدخال تلك القيمة في أسعار السوق. و الهدف المتعلق بذلك هو معالجة الحوافز الخاطئة التي تمولها الحكومة والتي تزيد من الخسائر في التنوع البيولوجي. وهذه الحوافز تتراوح بين الإعانات العامة التي تدعم الفلاحة غير المستدامة، والحراجة ومصا ئد الأسماك، إلى المشاريع الممولة حكوميا والتي تُضعف أو تدمر البيئة الطبيعية المهمة بتحويل الأرض إلى استعمالات أخرى أو تعطيل الأروقة الهجرية.